

فَتَاوَى الْمُبْتَلِينَ

فتحنا هذا الباب لاجابة أسئلة المشتركين خاصة ، اذ لا يسع اناس عامة ، ونشرنا على السائل ان يبين اسمه واقبه وبلده ومهله (وظيفته) وله بعد ذلك ان يرمز الى اسمه بالحروف ان شاء ، واننا نذكر الاسئلة بالتدريج غالباً وبعنا الله مما تفرغنا السبب كحاجة الناس الى بيان موضوعه وربما أجبنا غير مشترك لئلا هذا . ولن نضي على سؤاله شهران او ثلاثة ان يذكره مرة واحدة فان لم نذكره كان لنا فخر صحيح لافئاله

﴿ الهجرة وحكم مسلمي البوسنه فيها ﴾

(س ٢٥) من صاحب الامضاء في البوسنه (*)

بعد السلام عليكم يا فضيلة الأستاذ الأ كبر ، والعلامة الفهامة الطمام الأ واحد حجة الاسلام ، وامام أهل الحق وفخر الأ نام ، العالم العامل الفاضل الكامل المحقق ، والبحر التحرير الفيلسوف الحكيم المدقق ، الأديب اللبيب ، فريد العصر ، ووحيد الدهر ، سيدنا ومولانا ومرشدنا ، الشيخ محمد رشيد رضا ، عمره الله وحياه بأحسن الحياة *

أقول : بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله ذي العظمة والكبرياء ، والصلوة والسلام على سيدنا ومولانا وقررة أعيننا رسوله الداعي الى سبيل الهدى سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين المهتدين بهداه والذين اتبعوهم باحسان الى يوم الحشر والجزاء ،

أما بعد فقد أخبرني بعض المصاحيين بان واحدا من علماء الأستانة قد اتفق ان أتى وعظا في جامع بمدينة عندنا ، فن جهته ان قال فيه بوجوب الهجرة علينا وعدم صحة الكناح ومحوه بعد ما ألحقت النمسا وضمت (ولاية البوسنه وهرسك)

(*) ان السائل من المغالين في حب النار وصاحبه فهو بطريتا بالألقاب والنوت التي نضجل من ذكرها وإنما نشرها عملا بما جرىنا عليه اخبرا من نشر الاسئلة بنصورها كما جرى عليه علاننا من قبل الا من اذن لنا بتصحيح بعض اغلامه اللفظية

إلى أملاكها وملكتها . وشدد أيضاً فقال بدم صحة أركان الاسلام تحت حكمونها
مطلق الصلوة فالجمعة داخلية في ذلك ونحو الصيام والحج والزكاة ، فاضطرب منه
أكثر من سمع ما قال اضطراباً شديداً ، فلما منهم بان حقيقة الامر كما قال :
فيا سيدي ومولاي وقرعة عيني ويا ناصر الحق والسنة ، ويا قانع البدع الدينية
الذليلة الشنيعة ، ويا كاشف الغمة عن هذه الأمة المرحومة ، ويا مقتدى الأمة ، وقدره
الأئمة ، ويا رحمة الله لهذه الأمة الحنيفة ، أرجو من حضرتم ، ان تفضلوا بالجواب
الواضح الشافي عن قول ذلك العالم ، على نحو ما اهتديتم بالكتاب والسنة السنية ،
مع البراهين والأدلة الشرعية المرضية القوية ، كما هو دأب جنابكم على منصات المنار
النيرة ، أدام الله ضياءه الى يوم الحشر والقرار ، وبكفي عمر سعادة صاحبه وعاهله نحو
ما عاين المقربين من عباده المتقين ، وجزاه نحو المجزي المحسنين من عباده المخلصين ،
انه على ما يشاء قدير ، وبالأجابة جدير ، الداعي والمستدعي

قارئ المنار النير وصديقكم المطيع الخالص وصديق أصدقاء المنار
النير وصاحبه ومحبههم وعدو عدوهم وبمفضهم العبد الضعيف الضعيف
المقير الفقير الى رحمة ربه العلي القدير تراب اقدام انصار الحق محمد
ز . ه . د . تارابار من طلبة المدرسة الفيضية بمدينة تراونيك (بوسنه)

(ج) لاشك ان ذلك التركي قد اخطأ في جملة ما قاله والصواب انه لا تجب
الهجرة وجوباً عينياً على من كان متمكناً من إقامة دينه آمناً من الفتنة فيه وهي الإكراه
على تركه او المنع من إقامة شعائره والعمل به وهو نحو مما قاله عائشة ففي البخاري
انها سئلت عن الهجرة فقالت « لا هجرة اليوم كان المؤمن يفر دينه الى الله ورسوله
مخافة ان يمتن فاما اليوم فقد أظهر الله الاسلام والمؤمن يعبد ربه حيث شاء » والأصل
في المسألة آية « ٤ : ٧ » ان الذين توفاهم الملائكة « وستأتي » وفيها أحاديث وآراء للعلماء
نذكر أهمها : فاصح ما ورد فيها حديث ابن عباس عند احمد والشيخين وأصحاب
السنن الثلاثة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال « لا هجرة بعد الفتح
ولكن جهاد ونية واذا استنفرتم فأنفروا » وروي مثله عن عائشة في الصحيحين
وروي احمد والنسائي وابن ماجه والطبراني وغيرهم عن عبدالله بن السمدي ان النبي

صلى الله عليه وسلم قال « لا تقطع الهجرة ما قوتل العدو » وهو يوافق حديث ابن عباس في وجوب الثغر على من استنفر للجهاد الشرعي وترك وطنه لأجل ذلك وهذا لا وجود له الآن

وأما حديث جرير بن عبدالله عند أبي داود والترمذي « أنا بري من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين » وتعليقه ذلك بقوله « لا تراءى ناراهما » فقد صحح البخاري وأبو حاتم ومخرجاه وغيرهم إرساله إلى قيس ابن أبي حازم وفي الاحتجاج بالمراسيل الخلاف المعروف في الأصول ورواه الطبراني موصولا . وهو لا ينطبق على أهل بوسنة لأنهم ليسوا بين أظهر المشركين . وقد كان للإسلام سياسة خاصة في مشركي العرب . وفي الباب حديث عن معاوية رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقد اشترنا إليه في الجزء الماضي وهو أنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « لا تقطع الهجرة ينقطع التوبة ولا تقطع التوبة حتى تطلع الشمس من مغربها » وهذا الحديث قال الخطابي « اسنده فيه مقال »

أما أقوال العلماء في أحكام هذه الأحاديث فنذكر منها ما أورده الشوكاني في شرح المتقى في الجمع بينها قال: وقد اختلف في الجمع بين أحاديث الباب فقال الخطابي وغيره كانت الهجرة فرضا في أول الإسلام على من أسلم لقتلة المسلمين بالمدينة وحاجتهم إلى الاجتماع فلما فتح الله مكة دخل الناس في دين الله أفواجا فسقط فرض الهجرة إلى المدينة وبقي فرض الجهاد والنية على من قام به أو نزل به عدو، انتهى قال الحافظ (ابن حجر) وكانت الحكمة أيضا في وجوب الهجرة على من أسلم ليسلم من أذى من يؤذيه من الكفار فانهم كانوا يذبون من أسلم منهم إلى أن يرجع عن دينه وفيهم نزلت « ان الذين تواقم الملائكة ظالمي أنفسهم قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين في الأرض ، قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها » الآية . وهذه الآية باقية الحكم في حق من أسلم في دار الكفر وقدر على الخروج منها . وقال الماوردي إذا قدر على إظهار الدين في بلد من بلاد الكفر فقد صارت البلاد به دار إسلام فالأقامة فيها أنضل من الرحلة عنها لا يترجى من دخول غيره في الإسلام . ولا يعني ما في هذا الرأي من المصادمة لأحاديث الباب القاضية بتحريم الأقامة في

دار الكفر . وقال الخطابي أيضا ان الهجرة اقتضت لما هاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة الى حضرته للقتال معه وتعلم شرائع الدين وقد أكد الله ذلك في عدة آيات حتى قطع المواالات بين من هاجر ومن لم يهاجر فقال (٨ : ٧٣) والذين آمنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شيء حتى يهاجروا) فلما فتحت مكة ودخل الناس في الاسلام من جميع القبائل انقطعت الهجرة الواجبة وبقي الاستحباب . وقال البغوي في شرح السنة بمحتمل الجمع بطريق أخرى قوله « لا هجرة بعد الفتح » أي من مكة الى المدينة ، وقوله « لا تقطع » أي من دار الكفر في حق من أسلم الى دار الاسلام ، قال ويحتمل وجها آخر وهو ان قوله « لا هجرة » أي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث كان بنية عدم الرجوع الى الوطن المهاجر منه الا بإذن ، قوله « لا تقطع » أي هجرة من هاجر على غير هذا الوصف من الأعراب ومخوم . وقد أفصح ابن عمر بالمراد فيما أخرجه الامام عبيد بن رافع بلفظ انقطعت الهجرة بعد الفتح الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا تقطع الهجرة ما قوتل الكفار أي ما دام في الدنيا دار كفر فالهجرة واجبة منها على من أسلم وخشي ان يتن على دينه . ومفهومه انه لو قدر ان لا يبقى في الدنيا دار كفر أن الهجرة تقطع لا تقطع موجبا . وأطلق ابن التين ان الهجرة من مكة الى المدينة كانت واجبة وان من أقام بمكة بعد هجرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة بغير عذر كان كافرا . قال الحافظ وهو إطلاق مردود . وقال ابن العربي الهجرة هي الخروج من دار الحرب الى دار الاسلام وكانت فرضا في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستمرت بعده لمن خاف على نفسه والتي انقطعت أصلا هي القصد الى حيث كان . وقد حكى في البحر ان الهجرة عن دار الكفر واجبة اجماعا حيث حمل على معصية فعل أو ترك أو طلبها الامام بقرته لسلطانه وقد ذهب جعفر بن مبشر وبعض الهادية الى وجوب الهجرة عن دار الفسق قياسا على دار الكفر وهو قياس مع الفارق والحق عدم وجوبها من دار الفسق لانها دار اسلام وإلحاق دار الاسلام بدار الكفر بمجرد وقوع المعاصي فيها على وجه الظهور ليس بمناسب لعلم الرواية ولعلم الدواية ولتلقاها في تفاصيل الدور والأعداء المسروعة لترك الهجرة مباحث ليس هذا محل بسطها . اه

ما أورده الشوكاني وهو زبدة ما قيل في شرح الأحاديث من علمائه
أقول انك تجدم قد اختلفوا في كل وجه من وجوه المسألة الا اثنين احدهما
عدم التمكن من اقامة الدين بالفتنة وهي حمل المسلم على الكفر أو مخالفة دينه في
فعل أو ترك أو بالجهل ، وثانيهما الجهاد الديني أي المتعلق بحماية دعوة الاسلام وأمن
أهله على دينهم وحقيقتهم ففي هاتين الحالتين تجب الهجرة بلاخلاف . أي على من
عجز عن إقامة دينه سواء كان واحداً أو جماعاً وعلى من احتجج إلى جهاده وكان فقره مما يبرز
المسلمين ويفيدهم في الدفاع المطلوب شرعاً . فأما هذا الوجه فمن الدين الظاهر انه لا يتحقق
في أهل بوسنة الآن كما تقدم وما أظن ان الوجه الأول يتحقق فيهم أيضاً وهم اعلم بأنفسهم
ويدخل في باب الوجه الأول الهجرة إلى طلب العلم الواجب عند الحاجة إلى
ذلك فان لم يهاجر من يتعلم و يعود ليعلم أم جميع المسلمين الذين قدوا هذا العلم في
وطنهم . وكذلك الهجرة من المكان الذي نشأ فيه الفسق والمجاهرة بالمنكرات
وصارت التربية على التقوى والصلاح متعذرة فيه . وقد روى ابن وهب عن مالك أنه قال :
تهجر الأرض التي يصنع فيها المنكر جهاراً ولا يستقر فيها . واحتج بصنيع أبي الدرداء
في خروجه من أرض معاوية حين أعلن بالربا فأجاز بيع سقايه الذهب بأكثر من
وزنها ، رواه أهل الصحيح . وقال مالك في موضع آخر اذا ظهر الباطل على الحق
كان الفساد في الأرض . وقال لا تنبغي الإقامة في أرض يكون العمل فيها بغير الحق . اهـ
أقول وإنما يكون هذا من الأفراد الذين يتعذر عليهم إزالة المنكر فان وجد جم
يقدر على إزالة المنكر وجب ذلك عليه دون الهجرة
ومن قال انه لا يظهر له دخول هذا في الوجه الأول قلنا لك ان تصده
وجهاً آخر وهو ظاهر . ولا حاجة إلى قياس الفسق على الكفر ليصح ما ذكر من الهجرة
من حيث يفسد الفسق ويتعذر الصلاح أو يتعسر إلى حيث الصلاح والخير
وجملة القول ان المسلم يجب عليه ان يقوم بالحق والخير كما يرشده دينه فان عجز عن
ذلك في بلاد وجب ان يهاجر منها إلى حيث يقدر عليه والا كان ظالماً لنفسه وقيل
له يوم الحساب اذا اعتذر باستضاف الكفار او الفساق له ومنعه من العمل بدينه ألم
تكن أرض الله واسعة فتهاجر فيها ؟

اما ما زعمه ذلك الواعظ التركي من عدم صحة النكاح وأركان الاسلام في بوسنه بعد إلحاقها بالنمسا فهو باطل ، لا يصدر مثله الا من جاهل ، ولولا إباحة ما حرم الله على المسلمين من التقليد لما كان لهذا الجاهل من سبيل تشكيك أولئك المسلمين الذين سمعوا وعظه في عبادتهم وعقود زوجاتهم اذ الوعظ ببيان كتاب الله وسنة رسوله لا يأتي فيه شيء من هذه المزاعم والأباطيل . فتي تستنير بصائر جاهل المسلمين وينصصون بحبل الله حتى اذا حاول ان يثبت بدينهم عابث طالبيه بما عنده من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فاذا جاءهم بهديهما قابوه ، والاردوا ما جاء به ورفضوه ؟؟

لا فرق في العبادات والنكاح بين المسلم في دار الكفر والمسلم في دار الاسلام وإنما هنالك احكام تتعلق بالمعاملات السياسية والمدنية والحربية وأدخل بعضهم في السياسة صلاة الجمعة ، ومن البديهي ان الهجرة لم تكن حتما لازما في زمن كثر من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لنصرته والأخذ عنه ولا كان من اشتداد المشركين في إيذاء المسلمين قبل فتح مكة ومع ذلك لم يرد في السنة من التشديد على من لم يهاجر شيء مما زعم هذا الواعظ الجاهل فقد روى أحمد ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم من حديث بريدة انه قال قال رسول الله (ص) « اذا قيت عدوك من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال — أو خلال — فإيتهم ما أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم . ادعهم الى الاسلام فان أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم الى التحول من دارهم الى دار المهاجرين وأخبرهم انهم ان فعلوا فلهم ما للمهاجرين وعليهم ما على المهاجرين فان أبوا ان يتحولوا منها فأخبرهم انهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله الذي يجرى على المؤمنين ولا يكون لهم في الغنيمة والنفي شيء الا ان يجاهدوا مع المسلمين » فان هم أبوا فسلمهم الجزية فانهم أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، الخ واما ما قاله في دار الكفر ودار الاسلام فلا حاجة الى بسطه هنا وقد سبق لنا بحث فيه من قبل فليراجعه من شاء